

لاستطاعت معرفة الشهور والزوجين وان المتكلمة سنة فلان بل الواجب عليهم الحضور وتحت المشاهدة على صورة
القدح اذا دعوا الى الشهادة لم يحل لهم ان يشهدوا ان المتكلمة سنة فلان بل يشهدون على صلبه ان بعد
كاتبه القاضي حين يتبعه ان والام من معرفة الشهور اسمها الخمسة او يشهد ان كل واحد من تلك الشهور
وعصها ما لا يشهدون انهم الشاهدين وقالوا في ذلك في حقه في انكاره على اراء المشتبه ان يراها ان هذا ان القدح
فوقه عليها وهي متشبه

وقطع الصلح ان الزوج ليس بمحقق وعليه كما نقله الرازي عن اكثر من ثمانين الرازي
والصحيح ان كل واحد من الابن ثم الحديث القاضي اوس ورضي الله عنه وصححه في كتابه
المبارك والاعيان وكتاب العقود
وصدق الزوجين بالافضل او صدقا او وصدا او جدوا او جدوا او جدوا او جدوا
او وصية منها او عيوبا ثلث الخيارات في حق النكاح ولو جردت به بعد العقد
غير حصول الضرر سواء جردت قبل الدخول او بعده الا انه بعد جردت او جردت
عقب جردت في الجرد سواء قبل الدخول وبعده كما لو جردت به في حلال الدين
سنة شخص عطف على بكره وظاهره في كل حال في حق النكاح وانما يظفر
هل سقط مهرها المأكله الشبه بها ان الدين الرضى المتأخر عنه في كل
بكره سنة له الخيار في حق نكاحها فان سقط قبل دخوله لم يسقط مهرها
سنة من نص الزوج ان الامة بعد ثلث الليل وقال ان الفصح اذا
عقدت الجردت في العادة واستحسن السكوت عليها فليعمل على الكفايات
الم يشترط لوجوب انعقاد الا ان يشترط حرمة وسائر الخواتم ولا
يجوز انعقادها بغير وجهها في الرجوع ولا تلحق غيرها من التصرف
السيلة السيدان في نكاح غيره لا يضمن مهر او نفقة في الجردت وصحاح كسبه
بعد النكاح العتار والناذر والمساوية ونفقة الاستمتاع وان لم يسافر
رغم تخلته للملاسة واستغنى به في كل حال ان تغفل المهر والنفقة والادوية
للسوا وان استغنى به لا تغفل لزمه الاقل من اجرة مثل وكل المهر والنفقة
سنة لم تزوج امه حرم من استغنى او اوجها او باعها لم يدخل بالزوج
فلمهره ونفقة ما لم يشترط في نكاح امه او غيرها واستقرت مع مدة
نكاحه جردت من غيرها وصام وليس له مال تنفق على نفسها منه ويجعل
ان لها فسخ نكاحه بمجرد قولها انكاحي فسخه بذلك ونفسه جردت
بضم الفسخ وتعدى بالناحية قبل علمها الا انها ما جردت عليها ذلك وانما قلتم
لها الفسخ من نفسه بنفسه بدون علم شري ام لا بد من جردت ولا
قلتم بذلك في كل حال من غيره واذا قلتم بذلك فليس الدعوى وانما هي السنة
على شرط ان لم يكن لها الفسخ بعد الشؤ او يفسخه ما دام لم يفسخ حال
الاحكام الشيخ نفس الدنيا الخطيب الشريف الشافعي لها الفسخ ما ذكره
ولا بد

وكذا في اختياره ذلك عند الحاكم فمدعى انه يمنون ونقص البينة وتطلب منة
على الفسخ النكاح فاما ان يفسخه باذنها او باذن لها فمفسخ والله اعلم
في كل حال على الشئ الرضى عن المرأة اذعت على زوجها انه لا طهرها فانكر
فيلجف واذا قلته لا يلجف من اذ النكاح البينة تحمير واذا عني الفذوف عن
الجردت لها تخلف ام لا اطاق
بأنها سقوة على نفسها وقادفة
للقال برافان واليهما جردت كان لها تخلف على من اللواط وانما لا يلجف
هو نفقة الصلح لا وهو جردت لها
فما وجد نكاح او طلق او نفقة بضم مهرها كالحجاء ورجوع شهره في ذلك
لا يشترط فيه رغبة باذنه من النكاح الذي هو الاصل في احكامه وقال له
الضمان وغيره وما هو لو لم يشأه كونه صدقا وان قال لكونه عوضا
فان عطف على الاول ولا يقابل بمحل كقوة حصة ونزك استغنى جردت
مدعى فسدت التسمية لزوجته عن العوضه مسأله النفقة اذا كان الولي
بلك النكاح فيما قبل فقال حكمها حكم الصدقة والمخففة ام لا قال الرضى
فيها انها كالتفدية والمخففة وله ما يجزى للزوج دفع الصدق كالمزول
علاوة الشدة قلت ان اراد الولي يلجف كما في صورتها الصدقة والمخففة فهو
دفع الاطراف بالطلاق دونها وان شاركها في نصف الولي عنها تقوم اهلوتها للمنفق
في المال ولها فرض المسالة في الرجعة والمهر وحاصلها في اختلاف الزوج
منه وفي الصغيرة والمخففة وذلك لا يرجع النفقة في تناوي اهل الصلح
فصح اقتضى صفة دون البلوغ فاذهب بكاريتها احكامه في الدعوى به
في ذمة الصبي مهر مثلها على المذهب الاصح ويجب ان يشترط في كل نكاح
على الرأ الاظهر في المهر ويكون ذلك على عاقلة الصبي فان لم يكن له عاقلة
تفعله من المهر والقاضي انوطى المخون للحق بوطى الشبهة في المهر ونفقة
من اصحابها مسأله لو ادعى دفع الصدق الى ولي المرأة الصغيرة
او المخففة او النفقة سمعت دعواه وان ادعى دفعه الى ولي البالغة الرشيدة
المستعينة الذي عليه ان يردوا منها وسواء الذكر والشب واليه وجه والطلاق
موقوف على ان الولي حاله كالتفدية من المهر الرشيدة والمخففة ومعه قول او
وجه وعلى المذهب فلو استاذنها ففسخت لم يستند بسقوطه الا ان في التفويض

والمخففة او النفقة سمعت دعواه وان ادعى دفعه الى ولي البالغة الرشيدة
المستعينة الذي عليه ان يردوا منها وسواء الذكر والشب واليه وجه والطلاق
موقوف على ان الولي حاله كالتفدية من المهر الرشيدة والمخففة ومعه قول او
وجه وعلى المذهب فلو استاذنها ففسخت لم يستند بسقوطه الا ان في التفويض